المشاكل الأسرية قد تكون سبب تعطيل المشروع

نظيف يفكر فى نقل 13 وزارة.. والموظفون خائفون من رحلة العذاب

احمد نظيف

رغم ما يبدو على فكرة الدكتور احمد نظيف بدراسة نقل ١٣ وزارة ومجلس الوزراء والشعب والشورى خارج القاهرة من اهمية خاصة وانها ستنقذ القاهرة من الموت خنقا. الا ان توقعات قتل الفكرة نفسهاواردة ايضا فالمشروعات لا تتحقق بالنوايا وانما بمواجهة المشاكل التي ستواجه هذا المشروع واغلبها ستكون اجتماعية واقتصادية تخص الموظفين الصغار والمواطنين الذين سيتعاملون مع هذه الوزارات والهيئات.

فمنذ الاعلان عن فكرة الدكتور نظيف والسؤال الدائر بين موظفى الحكومة هو: هل فكر فينا الدكتور نظيف فأغلب الموظفين اذا نقلت وزاراتهم سيضطرون يوميا لقطع مشوار مضاعف وتزايد ساعات بقائهم فى الشارع وتتضاعف مصاريف الانتقال بين الوزارة والبيت.

واذا اضطر بعضهم للسكن بجوار وزارته فسيواجه مشكلة مدارس ابنائه كما ان هذا المشروع يحتاج شبكة مواصلات على كفاءة عالية تكفى لنقل عشرات الآلاف يوميا ما بين موظفين ومواطنين وربما لا يفيد معه سوى مد خط المترو الى منطقة الوزارات الجديدة.

المشاكل الاسرية فى رأى الاغلبية هى العقبة التى يمكن ان تعطل المشروع. الدخول فى تفاصيلها سيكشف حالات كثيرة تحتاج من رئيس الوزراء واللجان التى ستدرس فكرة النقل ان تراعيها.. ومنها مثلا ماذا سيفعل رئيس الوزراء مع موظف نقلت وزارته الى ٦ اكتوبر وزوجته تعمل فى وزارة أو هيئة بمدينة نصر.

هل سيوفر رئيس الوزراء مدارس فى مناطق الوزارات بنفس كفاءة المدارس بالقاهرة.

هل سيكون النقل جماعيا مباني واشخاصا من خلال توفير مدن سكنية أم ان النقل للوزارات والتعب للموظفين أم هل سيعوضهم ماليا عن العمل فى مناطق بعيدة عن السكن.. ام انهم لن يتذكرهم رئيس الوزراء فيتحملون هم ثمن انقاذ القاهرة من الخنقة.

ولكل هذا يرى الدكتور محمد عبدالباقى رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ضرورة دراسة ما سبق عمله حين تم تخطيط مدينة السادات ليكون بها مجمع للوزارات الا ان التجربة لم تكتمل لوجود قصور فى تنفيذها بشكل متكامل خاصة ما يتعلق بعدم توافر عناصر الجذب للموظفين من مرافق وخدمات ووحدات سكنية مناسبة وهذا المشروع الذى تريد

عالية المهدى

الحكومة تنفيذه يتطلب اولا ايجاد فرص سهلة للسكن لجميع العاملين بتلك الوزارات والا يقتصر النقل على الوزارات فقط وانما على البشر ايضا وكذلك ضرورة توفير المواصلات المناسبة لجميع العاملين بين مناطق سكنهم الحالى والوزارات فى المنطقة الجديدة مع الوضع فى الاعتبار ان البديل الثانى والمتمثل فى توفير وسائل النقل هو الاكثر تكلفة لانه سيؤدى لتحميل أكثر على الطرق المصرية وكذلك اهدار لاستثمارات الطرق.

وسوف يترتب على ذلك اهدار فى الوقت ووقود السيارات ويشير عبدالباقى الى ضرورة ان تكون اولوية النقل للوزارة التى تقدم خدمات اكثر جماهيرية ويمكن حل ذلك من خلال تفعيل دور الحكومة الالكترونية بانشاء وحدات ادارية بالمحافظات والاحياء بحيث تمثل جميع الاجهزة الحكومية للدولة.

من خلال ربطها بشبكة للاتصالات وبالتالى الابتعاد عن المركزية فى اتخاذ القرار وتدعيم اجهزة الحكم المحلى.

ويطالب عبدالباقى بضرورة ايجاد معالجات مناخية فى تصميم المنشات فى المجتمعات الجديدة المزمع انشاؤها حتى يتم التوفير فى استخدام الطاقة والالتزام بمبادىء العمارة الخضراء والتشجير والمسطحات الواسعة لتشكل عنصر جذب وخاصة ان المدن الجديدة تواجه قصورا فى الادارة فى عملية التنمية ويجب تلافيها فى المشروعات الجديدة ويتحفظ محمد عبدالباقى على طرح المشروع بشكل استثمارى لان المستثمر عادة يهدف الى تحقيق الربح المادى بينما هذه المشروعات لها هدف اجتماعى والدولة منوط بها القيام بتنفيذها.

ولذلك يمكن تجربة الشكل الاستثمارى فى البداية على نطاق ضيق مع وجود آلية لتقييم الايجابيات والسلبيات أثناء التنفيذ.

وتضيف الدكتورة سهير حواش استاذ التخطيط العمرانى بجامة القاهرة ان نقل الادارة خارج العاصمة مطلب حتمى لكن لا يكفى فقط نقل الوزارات فلابد من ايجاد الية لتسكين الموظفين والعاملين فى هذه المناطق الجديدة حتى لا يظل العاملون مشتتين بين اماكن العمل واماكن السكن.

فعندما يتم نقل خدمة يجب التخلى عن فكرة المركزية فى تقديم الخدمات وضرورة وجود افرع لتوصيل الخدمات فمن غير المعقول ان يذهب مواطن من القاهرة لمدينة ٦ اكتوبر للحصول على توقيع موظف فلابد ان تكون اولوية النقل للوزارات التى لا تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين.

وتضيف سهير حواش ان هذا المشروع يحتاج لدراسة خاصة فيما يتعلق بتحديد مساحات لمناطق الوزارات وضرورة الا تكون مداخلها هى نفس مداخل الاحياء السكنية حتى لا تكون مهيأة لحدوث ازمات مرورية وان يتم فصل الحركة بين اهل المدينة والمنطقة المخصصة لتقديم الخدمات.

■ د. محمد عبدالباقى: تسكين الموظفين فى المناطق الجديدة عامل أساسى لنجاح المشروع ■ د. حاتم القرنشاوى: النجاح متوقف على الدراسة التى أجريت ■ د. عالية المهدى: نقل الوزارات دون تسكين الموظفين سيخلق أزمة مرورية جديدة وضغطا على المواصلات

وتركز دراسات التخطيط العمرانى على المساحات المطلوبة كجراجات للسيارات ومتطلبات المبانى من مساحات ومداخل ومخارج وكيفية اتصالها بالطرق الداخلية والخارجية.

وتؤكد سهير حواش ان جزءا كبيرا من نجاح المشروع يتوقف على انتقال الوزراء انفسهم للاقامة فى هذه المناطق الجديدة وهو الامر الذى يعكس اهمية وجود مساكن فئوية تناسب كل المستويات.

ومن جانبه يقول الدكتور حاتم القرنشاوى استاذ الاقتصاد بجامعة الازهر ان فكرة نقل الوزارات قديمة يتم دراستها منذ عقود وكانت البداية نقل وزارة التعمير لمدينة السادات وفى الوقت الحالى فإن الفكرة جيدة من حيث المبدأ لان هناك العديد من الوزارات لا جدوى من وجودها فى قلب القاهرة خاصة تلك التى ليس لها ارتباط مباشر بمصالح الناس.

فان وجودها خارج حدود الكتلة السكنية سوف يعمل على تنشيط مناطق اخرى وتعميرها.

لكن العامل المهم فى نجاح نقل هذه الوزارات هو توافر مقومات النقل كالخدمات والسكن المطلوب لتوطين الموظفين والعاملين على ان تكون بداية النقل للوزارات التى ليس لها ارتباط مباشر بالجماهير لان التنفيذ بشكل جزئى هو الاكثر قبولا اما النقل الكلى فيعنى نقل العاصمة وهو امر يصعب تنفيذه ويحتاج لدراسات وامكانيات مادية عملاقة غير متوفرة الآن.

وهذه التكلفة يصعب احصاؤها فهى متوقفة على عدد الموظفين العاملين بهذه الوزارات وطبيعة النشاط الذى تقدمه للجماهير.

ويؤكد القرنشاوى ان نقل ١٣ وزارة سوف يخفف الضغط عن مناطق وسط القاهرة وسيعمل على توزيع السكان مرة اخرى وبشكل منظم.

وفى المدى البعيدة سيكون للنقل مردود استثمارى من خلال توفير فرص عمل جديدة بدلا من تلك التى فقدت حول مناطق الوزارات التى تم نقلها.

وقال القرنشاوى ان نجاح المشروع وعدم ظهور سلبيات يتوقف على التخطيط الجيد خاصة وان المشروعات السابقة ثبت فشلها لانه لم يتم ربطها بالقاهرة عبر شبكات طرق ومواصلات جيدة.

والحكم على المشروع بانه سليم أو غير سليم يتوقف على الدراسة التى اجريت عليه.

ولا شك ان نقل ١٣ وزارة اضافة الى مجالس الوزراء والشعب والشورى سوف تتبعه هزة ادارية فى هذه الهيئات والمصالح لانها تضم آلاف الموظفين وتعليقا على ذلك يقول الدكتور جمال عليش استاذ القانون الادارى بجامعة القاهرة.

ان المشكلة التى تواجه العمل الادارى فى مصر هى الزحام الشديد مما يؤثر على انضباط مواعيد العمل.

وبالتالى فان تفريغ بعض الوزارات خارج هذه الكتلة المزدحمة سوف ينعكس بالايجاب على تقديم الخدمات للجماهير على المستوى البعيد فعلى مستوى عملية النقل بالنسبة للموظفين ستكون لها بعض التأثيرات السلبية لاننا ننفر من كل جديد اضافة لبعض الازمات الاجتماعية والاسرية المتمثلة فى نقل الابناء من مدارسهم الاصلية الى المدارس الموجودة فى المجتمعات الجديدة.. وقال عليش ان نقل الوزارات خارج القاهرة سيؤدى لانشاء اشغالات جديدة وتخفيف العبء والضغط البشرى عن المنطقة المركزية.

واضاف ان الجميع سوف يعانى فى البداية لكن سوف يتعودون الاوضاع الجديدة خاصة اذا تم توفير وسائل النقل الملائمة كتوصيل خدمة مترو الانفاق لهذه المناطق الجديدة.

وسوف تأتى عملية نقل الوزارات بتأثيرات ايجابية فيما يتعلق بتفعيل اللامركزية بهدف تسيير العمل دون الرجوع للسلطة المركزية.

الدكتورة عالية المهدى وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية رحبت بمشروع نقل الوزارات خارج الكتلة السكنية وسط القاهرة والتى تعانى من الزحام الشديد ولا تستوعب حركة الموظفين.

واشارت الى ضرورة توطين موظفى كل وزارة فى المناطق الجديدة عن طريق تمليكهم لوحدات سكنية لان اقتصار الامر على نقل أبنية الوزارات دون الموظفين سوف يخلق ازمة مرورية جديدة وضغطا على المواصلات الداخلية بسبب تنقل الموظفين بين مناطق العمل ومناطق السكن وسوف تكون النتيجة ايجابية من خلال تقليل تكلفة المواصلات وسيكون الموظفين قريبين من اعمالهم خاصة هؤلاء القادمين من خارج القاهرة.

واكدت عاليةالمهدى ان هذا المشروع ستكون تكلفته المالية كبيرة لانه يعتبر مشروعا استراتيجيا وتأتى فوائده على المدى البعيد.

وعن تنفيذ المشروع بشكل استثمارى قالت ان هذا امر مطلوب لأننا نريد مباني جيدة تتوافر فيها المواصفات القياسية العالمية والتنافسية فى الانشاء بما يعطى مردودا افضل وجودة اعلى.

فمعظم المباني الحكومية الحالية تفتقد للتصميم الجيد وليست مخططة بشكل علمى يناسب النشاط الذى تقوم به لذلك لابد من خبراء لديهم خبرة فى مجالات الانشاء وطالبت بأن تكون عملية النقل تدريجية.

وعن فشل المشروعات السابقة قالت ان ذلك سببه اقامة مناطق صناعية دون اقامة مناطق سكنى مناسبة لمحدودى الدخل.

لذلك لابد من اسكان الموظفين يتناسب مع دخولهم ولاشك ان هذا المشروع سيكون له اثره الايجابى فى اعادة رسم حدود مصر وتوسيع الرقعة العمرانية والقضاء على زحام وتكدس العاصمة وايضا تفعيل الحكومة الالكترونية.

ماهر عبدالواحد